مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (23) – العدد (01) (جوان، 2022) - ص 699- 726
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

المحاولات الوحدوية المغاربية من خلال المؤتمرات أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1956 -1958

Maghreb Unitary Attempts through Conferences during the Algerian Liberation Revolution 1956-1958

رفيق تلي* ، (جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-)، rafiq.telli@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام	2021-03-10	تاريخ القبول	2022-01-30

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان **المحاولات الوحدوية ما بين دول المغرب العربي خاصة ما بين الجزائر وتونس والمغرب الأقصى من خلال المؤتمرات أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1956- 1958، ومن هذه المحاولات نذكر:** مؤتمر تونس 22 أكتوبر1956، الوساطة المغربية التونسية 20 و21 نوفمبر 1957 ومحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية، مؤتمر طنجة المغاربي 27-30 أفريل 1958، مؤتمر المهدية جوان 1958، وهي عبارة عن محاولات من أجل تحقيق الوحدة تجاه فرنسا والوصول إلى نتيجة وهو التخلص من غطرسة وهمجية المستعمر الفرنسي وضغوطه وحصول الجزائر على استقلالها بصفة خاصة والمغرب العربي بصفة عامة، لكن ردود الفعل الفرنسية المتعنتة وسياسة الهروب إلى الأمام حالت دون تحقيق هذه الوحدة المغاربية. ولمعالجة مضمون هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية في قالبها الأكاديمي المنهجي.

الكلمات المفتاحية: الوحدة؛ دول المغرب العربي؛ الثورة الجزائرية؛ فرنسا الاستعمارية؛ المؤتمرات.

Abstract

This study aims to demonstrate unitary attempts among Maghreb countries, particularly between Algeria, Tunisia and the Far Maghreb through conferences during the Algerian liberation revolution 1956-1958. Among these attempts we mention: The Conference of Tunisia 22 October 1956, the Moroccan-Tunisian mediation and the attempt to find a solution to the Algerian issue 20 and 21st November 1957, the Maghreb Conference of Tangier 27-30 April 1958, and the Mahdia Conference on June 1958. These are attempts to achieve unity against France and to reach a conclusion which is getting rid of the arrogance and barbarism of the French colonizer and its pressures, as well as obtaining Algeria's independence in particular and the Arab Maghreb in general. However, the intransigent French reactions and the policy of escaping forward prevented this Maghreb unity from being achieved. To address the content of this study, we relied on the historical analytical approach as well as the descriptive approach imposed by the requirements of historical reality reconstruction in its systematic academic form.

Keywords: Arab Maghreb countries; Algerian revolution; France the colonizer; Conferences.

* المؤلف المرسل

مقدّمة

تعرضت البلدان المغاربية للظاهرة الاستعمارية الحديثة منذ ثلاثينيات القرن السابع عشر، وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، إذ احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، وتونس 1881، وموريتانيا 1903، وشاركتها إسبانيا في احتلال المغرب الأقصى سنة 1912م، أما إيطاليا فقد احتلت ليبيا سنة 1911م، حيث اشتركت القوى الاستعمارية في سياسة واحدة قامت على إلغاء الحقوق الوطنية لكل قطر مغاربي، فضلا عن السيطرة والاستحواذ على الأرض وإمكاناتها الاقتصادية، وتجريد السكان من ممتلكاتهم، ولم يقف الأمر عند حدود الاستلاب السياسي والاقتصادي، بل مارست عدوانا قوميا وحضاريا استهدف الإنسان وجودا وهوية من خلال القتل والنفي والتشريد وتشجيع الاستيطان الاستعماري، ومحاولة القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده، وتعد فرنسا أبرز القوى الاستعمارية التي تحكمت في مسار التطور المعاصر للبلدان المغاربية، تليها إيطاليا وإسبانيا في العمل المنظم للقضاء على الوجود القومي والديني والحضاري لأبناء المغارب (داهش، 2004، صفحة ص07).

لقد واجهت شعوب المغرب العربي الاستعمار الفرنسي بجهاد السيف والبندقية، وبعضها بالأسلوب السياسي السلمي، وبعد تطور الأوضاع في المغرب العربي، واندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م توجهت بلدان المغرب العربي إلى أسلوب الكفاح المسلح، حيث أصبحت القوات الفرنسية تتكبّد يوميا خسائر فادحة، وبدأت فكرة توحيد جبهة المقاومة المغاربية ضدّ العدو الواحد تتبلور يوما بعد يوم، و هو الأمر الذي كان يمثل بالنسبة لفرنسا خطرا لا بدّ من تفاديه، فلجأت أمام ضراوة المقاومة المغاربية سنة 1955م، وبتأثير اندلاع ثورة نوفمبر إلى فتح المفاوضات التي انتهت بتتويج المغرب الأقصى وتونس بالاستقلال الداخلي سنة 1956م. وبذلك استطاعت الثورة التحريرية بفضل قوتها وامتداد تأثيرها إلى داخل المغرب الأقصى وتونس، أن تجعل من هاتين الأخيرتين حكومة وشعبا معنيا بأحداثها من يوم اندلاعها إلى غاية تحقيق الاستقلال، ومن هذا المنطلق كان موضوع دراستنا "المحاولات الوحدوية المغاربية من خلال المؤتمرات في أثناء الثورة التحريرية 1956- 1958 ". ومنه طرحنا الإشكاليات التالية: ما هي أهم المؤتمرات التي تمت فيها هاته المحاولات الوحدوية ما بين دول المغرب العربي في أثناء الثورة التحريرية؟، وما هي ردود الفعل الفرنسية من المحاولات الوحدوية المغاربية؟

1- مفهوم المغرب العربي

كان الجغرافيون العرب يدخلون إقليمي مصر وبرقة ضمن بلاد المغرب كذلك، وأطلقوا تسمية "جزيرة المغرب" على المنطقة، وهي التسمية التي ذكرها "ابن خلدون"، وقال إنّ معاصريه من العرب المسلمين كانوا لا يدخلون إقليم مصر ولا برقة في تحديدهم لمنطقة المغرب العربي التي تشمل المغرب الأقصى والمغرب الأوسط وإفريقية (المغرب الأدنى)، جزيرة أحاطت بها البحار من ثلاث جهاتها. وأما العرف الجاري لهذا العهد بين سكان هذه الأقاليم فلا

يدخل فيه إقليم مصر ولا برقة، وإنّما يختص بطرابلس وما وراءها إلى جهة الغرب في هذا العرف لهذا العهد. هذه المنطقة التي حدّدها "ابن خلدون" في عصره أي المغرب العربي الحالي بأقطاره الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب الأقصى) إضافة إلى ليبيا (طرابس الغرب) وموريطانيا (بلاد شنقيط)، وهما القطران المنتميان إلى المغرب العربي سياسيا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وتظل الصحراء الغربية مشكلة تعيق الوحدة المغاربية منذ 1975 (بلقاسم، 2009، صفحة 22).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجزائر والمغرب الأقصى وتونس وحدها المعنية بالمشروع المغاربي لعقود، وسجل الغياب الليبي، بحكم خضوع البلاد للاحتلال الايطالي وتطرفها جغرافيا، وعدم ارتباط نخبتها السياسية بالحركات الوطنية المغاربية، ولكن تبقى ليبيا قطرا مغاربيا مشاركا في المشروع نظرا للاعتبارات التالية:

- تأكيد جبهة التحرير الوطني الجزائرية على اعتبار ليبيا جزءا من المغرب العربي نظرا للعلاقات التي تربطها بليبيا، والدور المهم الذي نهضت به لصالح الثورة الجزائرية.
- اهتمام ليبيا بالبعد المغاربي في سياستها الخارجية منذ الاستقلال إذ احتضنت المقاومين التونسيين والجزائريين، وربطت علاقاتها مع تونس وجبهة التحرير الوطني، وتجاوبت مع مشروع البناء المغاربي (مؤتمر طنجة، التزام دعم الثورة الجزائرية).
- الامتداد التاريخي والجغرافي لليبيا في كيان المغرب العربي فهي تشترك معه في الجغرافيا والدين واللغة والتاريخ.

أما موريطانيا فكان كيانها السياسي مغيبا حتى عام 1957م، وارتبطت حركة التحرر الموريطانية بتوجهها الوطني الذي يؤكد ويعمل لصالح الاستقلال (الفاسي، 1980، صفحة 11).

2- النضال المغاربي المشترك ما بين دول المغرب العربي قبل الثورة التحريرية الجزائرية

ظهرت حركة سياسية عمالية في المهجر بفرنسا رسميا سنة 1926 (بلقاسم، 2009، صفحة 57)، باسم نجم شمال إفريقيا، وكان الهدف الرئيس لهذه الجمعية هو وحدة النضال المغاربي لاستقلال المغرب العربي ببلدانه الثلاثة: تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى (guenaneche, 1990 , p. 35).

وتؤكد الشهادات والروايات التاريخية أن تأسيس النجم، كان بمبادرة "الأمير خالد" الذي ظل يؤكد على حق الشعب الجزائري بالتمسك بشخصيته والتربية الدينية (سطورا، 1999، صفحة 55)، ونفيه من الجزائر إلى فرنسا سنة 1923هو الذي أضفى على النجم الصبغة المغاربية فقد كانت الجزائر واسطة للحركات المغاربية (بلقاسم، 2009، صفحة 57).

لقد طالب النجم منذ نشأته بالاستقلال التام للمغرب العربي (القاسم، 1992، صفحة 122)، والدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية والمعنوية والاجتماعية

(إبراهيم، 1984، صفحة 122)، ونظرا للانتشار الواسع الذي لقيه النجم داخل الأوساط العمالية والمثقفين المغاربة جعل السلطات الفرنسية تشدّد مراقبتها عليه.

و مع بداية سنة1927 بدأ المراكشيون والتونسيون ينسحبون من النجم بدعوى أن قضيتهم لا يمكن ربطها بالقضية الجزائرية على ما بينهما من اختلاف، فقضية المغرب الأقصى وتونس مرتبطة بالحماية، أما الجزائر اعتبرتها فرنسا قطعة من أراضيها، فخلال هذه الفترة بدأ النجم يتوجه نحو معالجة القضايا الجزائرية وأصبح ذا طابع جزائري فيما بعد، ونظرا للنشاط الواسع للنجم ،قامت السلطات الفرنسية بحله في جانفي 1937، غير أنه وبعد شهرين ظهر بتسمية أخرى وهو حزب الشعب الجزائري في 11مارس1937 (زوزو، 1985، صفحة 70).

ونحن بصدد الحديث عن النضال المغاربي المشترك، فإنه من المفيد التطرق إلى المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فإن الدّراس لتاريخ العلاقات المغاربية بعامة، سوف يقف عند المنحى الجديد الذي ميّز نشاطها، والمتمثل في كثافة الاتصالات والمشاورات بين القادة المغاربة بهدف إيجاد صيغة مشتركة لتوحيد النضال السياسي في المغرب العربي (رخيلة، 2010، صفحة قرص مضغوط)، ولأجل ذلك تكتل هؤلاء القادة في جبهة سميت بـ" جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" التي تأسست بالقاهرة في 18 فيفري 1944م تحت رئاسة شيخ الأزهر "محمد الأخضر حسين"، وضمّت ممثلين عن الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، ووضع قانونا أساسيا يهدف بالدرجة الأولى إلى استقلال أقطار المغرب العربي استقلالا تاما (الورتلاني، 1991، صفحة 79).

ولقد أدّت الاتصالات واللقاءات التي تمت بين قادة الأحزاب والحركات السياسية المغاربية سواء في فرنسا أو القاهرة إلى تنظيم "مؤتمر المغرب العربي" بالقاهرة مابين15و22فيفري1947 (معمر، 2009، صفحة 49)، وشارك فيه ممثلو الحركات الاستقلالية المغاربية في المغرب العربي تحت الرئاسة الفخرية للأستاذ "عبد الرحمن عزّام" الأمين العام لجامعة الدول العربية (الصافي، 2013، صفحة 103) و (القادري، 2000، صفحة 10)، وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي، وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد سبل الكفاح الوطني المغاربي.

ومنذ 15 فيفري 1947 حل مكتب المغرب العربي محل مكاتب الأحزاب الخاصة بكل قطر من أقطار المغرب العربي بالقاهرة، وأصبح الهدف الأساسي للمكتب هو تنسيق مجهودات الوطنيين المغاربة في نشاطهم ضد الاستعمار (بلقاسم، 1994، صفحة 376).

ووفقا لهذه المقررات، عمل مكتب المغرب العربي على إنضاج نشاط الحركات الوطنية المغاربية الثلاث، وتأطير وتوجيه ممارسة نخبها السياسية (عبود، 1982، صفحة 11)، ويتبين لنا كذلك أن هنالك تلاحما كبيرا وتنسيقا في العمل بين أعضاء مكتب المغرب العربي لمواجهة الاستعمار بجبهة قوية متينة وموحدة.

إنّ النضال الوطني في إطار مكتب المغرب العربي بالقاهرة يرمز إلى مرحلة هامة نحو تحقيق الوحدة المغاربية، إلا أنّ هذه التجربة مع أهميتها دامت فترة قصيرة من 1947 إلى نهاية 1949 عندما عرف المكتب أوجّه رغم أنّ المكتب ظل يمارس نشاطه إلى استقلال المغرب وتونس سنة 1956 ثم انتقل إلى أيدي الجزائريين بعد ذلك (عبود م.، 2002، صفحة 51).

كما تجب الإشارة إلى أن مجيء واستقرار "محمد بن عبد الكريم الخطابي" في القاهرة منتصف عام 1947، مثّل منعطفا جديدا في النضال الوطني المغاربي بالتأكيد على عقم النضال السياسي السلمي، واعتماد أسلوب الكفاح المسلّح طريقا وحيدا لانتزاع الحرّية والاستقلال في المغرب العربي، ومارس "محمد بن عبد الكريم الخطابي" نشاطه حال استقراره في القاهرة، وعمل على توحيد أساليب الكفاح على نطاق واسع يجمع أقطار شمال إفريقيا كلها، ويجسّد فكرة توحيد المعركة، وأثمرت جهوده على تأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" في 5 جانفي 1948 التي تم الإعلان عن ميثاقها في معظم الصحف المصرية (keddache, s.d, p. 983).

لقد كانت طموحات وآمال "محمد بن عبد الكريم الخطابي" متفائلة في التزام كل الأطراف الموقعة على بيان لجنة تحرير المغرب العربي بالمبادئ التي تضمنها (مبارك، 1998، صفحة 18)، فقد أكد في البيان الصادر يوم 07 فبراير1948 على العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام (داهش، 2004، صفحة 180).

لكنه سرعان ما تبين لرئيس اللجنة أن بعض القادة بدأت تصدر عنهم مواقف وتصريحات تحيد عن المبادئ التي تأسّست من أجلها لجنة تحرير المغرب العربي، وواجه هذا التصرّف بكل حنكة، وأيضا مواجهة طموحات وأطماع القوى العظمى التي تحاول استقطاب الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي" إلى صفّها، واتخاذه أداة لتحقيق مآربها السياسية في المنطقة المغاربية (الدرويش، 2008، صفحة 115)، ومع ذلك فإنّ الإيمان بعدالة القضية التي نذر "الخطابي" نفسه من أجلها، وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية المغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وعلى كل نجد أن الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي" قد اتّخذ الأمور بصورة أكثر جدية، وكانت اللّجنة بالنّسبة إليه الوسيلة الوحيدة للتحرّك والنّزوع نحو العمل الثوري، وتمثل ذلك في محاولة تكوين شبكة تنسيق عملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي وسيلة لتحقيق الهدف، حيث أوفد "محمد بن عبد الكريم الخطابي" لمناضلي المنظمة الخاصة "los" "عبد السلام الهاشمي الطود" و"حمادي عبد العزيز" وهما مغربيان كانا يحملان برسالة من طرفه يدعوهم فيها للتنسيق والشروع في العمل المسلّح في أقطار المغرب العربي (مهري، 2004، صفحة 46)، وعن هذه الشبكة يقول "محمد بوضياف" :"إنّ بعد إعادة تنظيم المنظمة الخاصة "los " في سنة 1952 التي أصبحت في علاقات روابط مع حركات التحرر في تونس

والمغرب الأقصى حل بالجزائر يومئذ ضابطان من الريف المغربي وهما "الهاشمي الطود" و"حمادي الريفي"، وكانا على اتصال بجبهات ثلاث الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي"، ومصالح المخابرات بالإعداد لعمل ثوري منسّق على مستوى الأقطار الثلاثة، وقد اتّصلا بقيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولكن لم يجدا التجاوب المطلوب، لذلك اتصلا بطريقة غير رسمية بالأخ "عبد الحميد مهري" عضو اللجنة المركزية للحزب الذي نظّم اتصالا بين "محمد بوضياف" وبين الضابطين المغربيين، وبناء على ذلك قمت باستدعاء "ديدوش مراد" ليعرض لقاءه مع الضابطين من المغرب الأقصى، وبحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي (محمد، 1988، صفحة 05) و (boudiaf, 1997, p. 03).

وفي السياق نفسه يؤكّد المناضل "عبد الحميد مهري" عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية حقيقة هذه الشهادة، مضيفا لما أورده "بوضياف" بأنّه كان من المفروض حسب خطّة هذه المجموعة أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف 1953 في المغرب ثم تونس ثم يلتحق الجزائريون بإخوانهم المغاربة والتونسيين، إلاّ أنّ انفجار مستودع صنع القنابل في الأوراس أجّل الانطلاقة إلى غاية نوفمبر 1954 (مهري، شهادة ، 1988، صفحة 05).

رغم هذا الحادث، فإن الاستعدادات بدأت، وعقدت سلسلة من الاجتماعات في باريس، ساهم فيها زعماء حزب الاستقلال المغربي، وكان مجلس المقاومة المغربي على اتصال بالثوار الجزائريين، وهنالك بعض الأدلّة تشير إلى أنّه كان المأمول تنسيق المعارك الأولى للجيش المغربي، مع الهجمات في منطقة وهران، ولقد أقسم الجنود المغاربة في الجيش غير النظامي أن يموتوا في سبيل استقلال شمال إفريقيا، وأن يحاربوا في سبيل عودة الملك " محمد الخامس"، وقد ساهم "علال الفاسي" في لجنة تحرير المغرب العربي مع ممثلين من الجزائر في القاهرة لإقامة مراكز التدريب والتموين والعمليات بالمغرب الأقصى، فالمركز الرئيسي للتدريب كان يقع بالقرب من الناظور في جبال الريف تحت إشراف "العباسي" و "عبد اللّه الصنهاجي" (أشفورد، 1963، صفحة 218).

3- المحاولات الوحدوية المغاربية من خلال المؤتمرات في أثناء الثورة التحريرية

إنّ الوضع في بلدان المغرب العربي كان مُحرجاً من مضاعفات ثورة الجزائر التي انطلقت في 01 نوفمبر 1954، إذ تأكّدت حقيقة اندماج قضية الجزائر وتأثيرها على الوضع المغاربي، وازدادت ضغوط السياسة الفرنسية وحوادث الحدود، فطالب "محمد الخامس" و"بورقيبة" بضرورة الوحدة وإيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية، وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله، ومن أجل كسب جبهة التحرير الوطني لصفّها حفاظا على استقرار منطقة المغرب العربي، جاءت الدّعوة لعقد ندوة مغاربية بمناسبة أوّل زيارة يقوم بها "محمد الخامس" إلى تونس.

3-1- مؤتمر تونس 22 أكتوبر1956 واختطاف قادة الثورة الجزائرية

إنّ هذه الدّعوة التي جاءت رسميا في ظل استقلال تونس والمغرب الأقصى، تعبّر بصفة واضحة عن مدى التّضامن والوحدة ما بين دول المغرب العربي مع الثّورة الجزائرية، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني تعلن استجابتها لهذه النّدوة؛ بغية تحقيق أهداف استراتيجية هامّة نذكر منها:

- تأكيد البعد المغاربي للثّورة الجزائرية والسّعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة وإبداء التّضامن الحقيقي، وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية.

- إرضاء المواقف الرّسمية التي كانت تبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية قصد دعمها ومؤازرتها لثورة كانت الدّلائل تشير إلى استمراريتها (مقلاتي، 2010، صفحة قرص مضغوط).

وهذا ما ذكره "فتحي الديب" خلال اجتماع "أحمد بن بلة" مع الرئيس "جمال عبد الناصر" في 10 أكتوبر، حيث يقول: ".. ولقد استعرض أحمد بن بلّة وجهة نظره لقبول الاجتماع مع محمد الخامس المبنية على هدفين: "أوّلهما إشعار السّلطان بثقتهم به وتقوية مركزه عساه ينجح في مسعاه مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، والهدف الثاني هو الاستفادة من معرفة السّلطان في إمداد جبهة وهران باحتياجاتها من السّلاح والذّخيرة عن طريق استخدام الأرض والإمكانيات المراكشية في هذا المجال" (الديب، 1984، الصفحات 265-272).

وتبدو دوافع "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" أوضح في الدّعوة إلى هذه النّدوة أنّها تهدف إلى توحيد الرؤى والمواقف السياسية ّتجاه القضية الجزائرية التي تهدّد استقرار المنطقة، وترتكز البواعث الحقيقية التي كانت تختفي وراء شعار حماسي يدعو إلى وحدة المغرب العربي في النّقاط الآتية:

- التّوسّط لحل القضية الجزائرية وفق مبدأ الاستقلال في إطار التّكافل الذي يباركه بعض السّاسة الفرنسيين.

- تليين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدّد ودفعها للقبول بمفاوضات تحقّق السّلم في المنطقة، وتضع حدّا للمخاوف التي كانت تهدّد الاستقلال التّونسي والمغربي.

- احتواء قادة جبهة التّحرير الوطني وضرب تحالفهم الوثيق مع النّاصرية الإيديولوجية التي أمست تهدّد الأنظمة السياسية في المغرب العربي خاصة بعد احتضانها للأفكار الاشتراكية القومية.

- الاقتناع بضرورة طرح مشروع مغاربي بديل يضمن التّعاون مع المجموعة الفرنسية، ويقوم على أساس منح الجزائر استقلالا ذاتيا؛ بهدف احتواء مشروع الوحدة رسميّا، ووضع حدّ لمشكلة الجزائر، وإرساء علاقات وثيقة مع فرنسا تثمّن جهود بورقيبة ومحمد الخامس المبذولة من أجل السّلم ووحدة شمال إفريقيا (العريبي، 1999، الصفحات 224-225).

كما يبدو أنّ هذا المؤتمر جاء ليستجيب بالأساس لرغبة القيادات المغاربية في تونس والمغرب الأقصى والجزائر لحلّ القضية الجزائرية، فهذا التّضامن والوحدة المغاربية كان من الممكن ألا تقع لولا وجود قضية الجزائر التي أصبحت أكبر عامل من عوامل الوحدة (مقلاتي، 2010، صفحة قرص مضغوط).

وبناء على هذا، وجّه "محمد الخامس" دعوة إلى زعماء جبهة التّحرير الوطني لزيارة المغرب الأقصى، وتكوّن الوفد الجزائري من (أحمد بن بلّة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر)، وفي خضم هذه الأحداث انطلقت التّحضيرات لعقد قمّة تونس التي تجمع المملكة المغربية والجمهورية التّونسية وجبهة التّحرير الوطني وبمشاركة الوزير الفرنسي للشّؤون المغربية والتونسية "ألان سافاري" وبطلب من الحكومة الفرنسية وبتشجيع منها (العمل، 1956، صفحة 01).

ولهذا استقبل "محمد الخامس" الوفد الجزائري، حيث جرت مشاورات ومحادثات بينهما بالرّباط يوم 21 أكتوبر 1956م (اليوسفي، 2015)، حيث كان لقاء القمّة يهدف إلى تجسيم الفيدرالية في شمال إفريقيا وإنشاء المغرب العربي الكبير، ولكن لما كان استقلال الجزائر شرطا ضروريا لتحقيق هذه الفيدرالية، فقد حرصت القيادتان المغربية والتونسية خلال هذا المؤتمر على حمل الطّرفين الفرنسي والجزائري على تليين مواقفهما والقبول بمبدأ الاستقلال في نطاق التّكافل الفرنسي (العمل، 1956، صفحة 03).

والظّاهر أنّ كلاّ من "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" كانا مقتنعين بأنّ هذه الصّيغة هي الوحيدة التي تستطيع أن تجنّب المنطقة خطر مغربة الحرب، وتقطع الطّريق على الدّعوة المصرية لإعلان المواجهة مع فرنسا، خاصّة وأنّهما يخشيان المدّ الكاسح للتّيار القومي النّاصري الذي ما انفك يجتاح السّاحة العربية ولا سيما منذ تأميم "جمال عبد النّاصر" لقناة السّويس، وقد التقى هذا الموقف مع حاجة فرنسا في دعم النّظامين التونسي والمغربي لمواجهة هذا المدّ النّاصري، وقطع الطّريق أمام الدّعم لجبهة التّحرير الجزائرية (العريبي، 1999، الصفحات 220-224)

ونتيجة لهذا التّشجيع الذي لاقته الوساطة من قبل الحكومة الفرنسية، فإنّ "محمد الخامس" كانت استقبالاته للمسؤولين معلنة، الأمر الذي أغضب العسكريين الفرنسيين في الجزائر، ودفع الحكومة الفرنسية لإعلان تحفّظها عن استقبال "قادة التّمرّد الجزائريين في الرّباط" وقد انتهت المقابلات مع "محمد الخامس" و"الحسن الثاني "بنتائج مهمّة على أمل أن يُثرى النّقاش في مؤتمر تونس (مقلاتي، 2009، صفحة 425).

ولحضور الاجتماع في تونس امتطى الوفد الجزائري طائرة مغربية DC 13 من المغرب الأقصى إلى تونس، لكن سلاح الجو الفرنسي تعرّض للطّائرة وأجبرها على النّزول بالجزائر، فتمّ بذلك اختطاف قيادة الثّورة في الخارج (اللولب، 2007، صفحة 127).

لقد علم "محمد الخامس" خبر اختطاف الطائرة عند وصوله إلى تونس عن طريق الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" نفسه، حيث أثارت جريمة اختطاف زعماء جبهة التّحرير الوطني بهذه الطّريقة الشّنيعة استنكاره، وزعزعت ثقته في فرنسا وفي استقلال بلاده، وبادر على الفور بالاتصال بالرّئيس الفرنسي حسب رواية ولي عهده "الأمير الحسن" الذي يقول: "كنت جالسا إلى جانب والدي، وعندما سمع الخبر بادر مباشرة في الاتصال بالرئيس الفرنسي "كوتى" حيث قال له "أبعث لكم بنجليّ الاثنين على أن تردّوا إليّ هؤلاء الأشخاص فهم ضيوفي" (بوتان، 2014، صفحة 57) و (اليوسفي، 2015).

وفي السياق نفسه قام الرئيس الحبيب بورقيبة باستدعاء السفير الفرنسي بتونس " ألم دي لاسن" وأبلغه استنكاره وإدانته لهذا الصنيع، وعقد في هذا الإطار ندوة صحفية لشرح ملابسات الاختطاف بحضور أعضاء الحكومة التونسية ووفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية واتحاد العمال الجزائريين والصحفيين وأكّد قائلا:" إنّ الحادث الذي وقع أمس كدّر صفو كل إنسان يشعر بذرة من الشرف. واعتبرنا الخدعة كصفعة..."، وعبّر بورقيبة عن أسفه لاختطاف القادة الجزائريين، وأكّد على أنّ الندوة رغم ذلك انعقدت، ونجحت في تمتين العلاقات المغاربية، قد تم تقديم لائحة مشتركة إلى الفرنسيين تحملهم مسؤولية حياة الزعماء الجزائريين وتدهور الأوضاع بالمنطقة، كما اعتبر تصرف الفرنسيين نيلا من السيادة التونسية واعتداء على حكومات وشعوب شمال إفريقيا (اللولب، 2007، الصفحات 127-128).

وعلى كلّ فقد أُجهض مؤتمر تونس الذي كان معوّلا عليه بهدف إجراء حوار مباشر مع زعماء جبهة التحرير الوطني لحلّ المسألة الجزائرية، غير أنّ "محمد الخامس" اضطر إلى مقاطعته، واقتصر على اجتماع يوم 22 أكتوبر 1956 الذي جمعه بالرئيس "الحبيب بورقيبة"، حيث لم يخرج بقرارات فعلية تخدم وحدة المغرب العربي والقضية الجزائرية (المقاومة، 1957، صفحة ص12).

ومهما يكن فقد أسفرت هذه النّدوة على نتائج منها صدور بيان مشترك تونسي – مغربي درس فيه الجانبان الحالة الأليمة في الجزائر، وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التّام مع الشعب الجزائري الشّقيق من أجل نيل حرّيته (العمل، البلاغ المشترك المغربي-التونسي بقيادة الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة في ندوة أكتوبر 1956، 1956) و (تلي، 2016، صفحة 139).

3-2- الوساطة المغربية التونسية 20 و21 نوفمبر 1957 ومحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية

إذا كانت ندوة تونس التي أُجهضت، قد أجّلت النّقاش حول أسلوب علاج القضية الجزائرية، فإنّ سنة 1957، كانت حافلة بالنّشاط والمساندة للثّورة الجزائرية من قبل "محمد الخامس"، الذي لم يفقد الأمل في علاج القضية الجزائرية بالطرق السلمية، ففي بداية عام

1957 توفرت معطيات جديدة، تمثلت في اشتداد مخاطر الحرب وامتدادها إلى المغرب الأقصى، وظهور مساندة بعض الأوساط الأمريكية للقضية الجزائرية (المدني، 1988، صفحة 296)، والرّغبة في بناء علاقات صداقة شمال إفريقية - فرنسية، وأدّت جهود التنسيق المغربية التونسية إلى إعادة طرح القضية الجزائرية والبحث عن حلول سلمية لها (المدني، 1988، الصفحات 296-298)، كما نجد أنّ التشجيع الذي لقيه بورقيبة من الأوساط الأمريكية في نوفمبر 1956م، وحديث الساسة الفرنسيين عن مبادرات إصلاح الوضع السياسي في الجزائر، دفعاه لطرح مشروع تسوية للقضية الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي الشمال إفريقي (مقلاتي، 2009، صفحة 56)، وهو ما كشف عنه حين صرّح لصحيفة ليكس بريس بتاريخ 20 جوان 1957م :" اعتقد أن أحسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تحقيق التوازن بين سيادة الجزائر ونوع من التعاون الجديد يربط دول المغرب العربي الثلاثة بفرنسا، و أنا اقترح تشكيل مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا تربح فيها فرنسا التعاون مع شعوبنا الثلاثة في نفس الوقت الذي تفقد فيه امتيازاتها الاستعمارية للجزائر... و كل ما هنالك هو البحث عن الأسس الممكنة لتعاون جديد وتحديد الروابط الجديدة التي ينبغي أن تقوم بيننا" (الميلي، 1984، صفحة 49).

ومن هذا المنطلق اقترح بورقيبة وساطة تونس والمغرب الأقصى لحل المشكلة الجزائرية، فباشر اتصالاته لطرح مشروع الوساطة عشية انعقاد دورة الأمم المتحدة، ودعا قادة جبهة التحرير الوطني للتشاور قبل لقائه بالملك محمد الخامس طارحا أمامهم وساطته لحل المشكلة الجزائرية التي تقوم على حل مبدئي يمنح الجزائر استقلالا ذاتيا في إطار مجموعة دول شمال إفريقيا المتعاونة مع فرنسا والمتحالفة مع المغرب الأقصى (العريبي، 1999، الصفحات 216-217).

لم يجد بورقيبة التفهم المطلوب من قادة الثورة سيما وأن جبهة التحرير الوطني كانت قد صرّحت عبر صحافتها عن تمسّكها بمبدأ الاعتراف بالاستقلال قبل التفاوض (المجاهد، 1957، صفحة قرص مضغوط)، ممّا جعله يستعين بالطرف المغربي لتليين مواقفها (سعد، 1989، صفحة 154)، وتداركا منها (أي من الجبهة) لتجاوزها في تدارس القضية الجزائرية، وخوفا من ضغوط بورقيبة، رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتابع محادثاتها في الرباط، فاجتمع وفد عنها بالملك محمد الخامس و أفهموه وجهة نظرها في الخلاف حول مبدأ المفاوضات وموقفها المرحب بوساطة البلدين، ولم يتمكن بورقيبة بإقناع محمد الخامس على حمل قادة جبهة التحرير سلوك موقف معتدل من المفاوضات كما كان يطمح (مقلاتي، 2009، صفحة 70)، خاصة بعدما اكتشف السلطان هدف بورقيبة الحقيقي والرامي إلى استغلال قضية المفاوضات الجزائرية لمآربه الشخصية (الديب، 1984، صفحة 362)، فرفض السلطان الضّغط على الجزائريين، وصدر بيان مشترك تونسي مغربي مؤكدا على مواقف (ج. ت. و)، ومقتصرا على

اقتراح وساطة الدولتين التونسية والمغربية على طرفي النزاع لحل المشكلة الجزائرية، والدعوة لإجراء مفاوضات تؤدّي إلى حل عاجل يقضي إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة (الميلي، 1984، صفحة 50).

ولتجسيد هذه الوساطة على أرض الواقع، وأملاً في تغيير موقف جبهة التحرير الوطني التي عقدت ندوة في تونس من 25 إلى 29 أكتوبر بمنزل خاص بضواحي تونس، حيث اتّفق المجتمعون على أن يكون الاستقلال شرطا أساسيا (المجاهد، 1957، صفحة قرص مضغوط)، فسافر "الحبيب بورقيبة" إلى المغرب الأقصى في أواخر مارس 1957 لينسّق المواقف مع "محمد الخامس"، حيث اجتمعا معا لمناقشة خطة الوساطة، واتّفقا على إحلال التّفاوض محلّ الحرب ودعوة الطّرفين إلى الدّخول في مفاوضات قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية. والاستقلال هو الحلّ العادل (اللولب، 2007، صفحة 131).

والملاحظ أنّ "محمد الخامس" قد شجّع هذه الاستراتيجية، وألّح رسمياً على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يضع حدّا لامتدادات الثورة الجزائرية، ووعد "الحبيب بورقيبة" بتثمين هذا المسعى وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني، وهو ما نلمسه من خلال موافقته على هذه الوساطة (Documents diplomatiques français – ministère des affaires Etrangères, 1957, pp. 893-902)، وذلك من خلال نص البلاغ المشترك المغربي التونسي مؤكّداً على مواقف جبهة التحرير الوطني (الميلي، 1984، الصفحات 49-50).

والظاهر أنّ "محمد الخامس" كان يسعى للقيام بمجهودات كبيرة لحل القضية الجزائرية، وهذا يعود في اعتقادنا إلى أنّ هذا الأخير كان يخشى من تطور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأراضي المغربية وبالتالي خطر مغربة الحرب؛ لذلك كان يعمل كل ما بوسعه من أجل حل هذه القضية.

وتداركا منها (الجبهة) لتجاوزها في تدارس القضية، وخوفا من ضغوط بورقيبة، رأت جبهة التحرير الوطني أن تتابع محادثاتها في الرباط، فاجتمع وفد عنها بـــ "محمد الخامس" وشرحوا له وجهة نظرها في الخلاف حول مبدأ المفاوضات وموقفها المرحّب بوساطة البلدين، ولم يتمكّن "بورقيبة" من إقناع "محمد الخامس" على حمل قادة جبهة التحرير الوطني سلوك موقف معتدل من المفاوضات كما كان يطمح (مقلاتي، 2009، الصفحات 69-70)، خاصة بعدما اكتشف هدف "بورقيبة" الحقيقي الرامي إلى استغلال قضية المفاوضات الجزائرية لمآربه الشخصية، فرفض "محمد الخامس" الضّغط على الجزائريين (الديب، 1984، صفحة 362).

وعقب المحادثات التي جمعت "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" في 20 و21 نوفمبر 1957 بالرباط الذي توّج بنداء إلى كل من فرنسا وجبهة التحرير الوطني، يعرضان فيه وساطتهما ويدعوان الطرفين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي لقضية

الشعب الجزائري وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة (المجاهد، 1957، صفحة قرص مضغوط)، فأصدرت جبهة التحرير الوطني بلاغا بتاريخ 23 نوفمبر 1957 (الميلي، 1984، صفحة 50).

ومن خلال هذا البلاغ، فإنّ جبهة التحرير الوطني قد أكّدت على موقفها من جديد من بيان الرباط الذي اعتبرته قد أعاد طرح كل الفرضيات السابقة دون تقدّم يُذكر، وأنّ الحل الوحيد لإنهاء الصّراع الجزائري الفرنسي هو إجراء مفاوضات رسمية شرعية على أساس الاستقلال يُمكن أن تضع حدّا لإراقة الدّماء وإنهاء الحرب الاستعمارية، ومن جهة أخرى جاء موقف السلطات الفرنسية رافضا لبيان الرباط.

ورغم رفض السلطات الفرنسية للوساطة المغربية التونسية، إلاّ أنّ جبهة التحرير الوطني استطاعت تفويت الفرصة على بورقيبة، وكسب موقف الحكومتين المغربية والتونسية الذي يكرس دوليا نجاحات مهمته كالاعتراف بمشروعية الكفاح الجزائري، وأهلية جبهة التحرير الوطني لمفاوضة الحكومة الفرنسية، كما أكّدت الجبهة عن استعدادها للدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال التام مع الحكومة الفرنسية، وإنّ تمسك المغرب الأقصى وتونس بها أدى إلى توفير دعم دبلوماسي للقضية الجزائرية، إذ تعزز موقف جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة بمصادقة الجمعية على توصية تثمن الوساطة المغربية التونسية في حل القضية الجزائرية (مقلاتي، 2009، الصفحات 70-71).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إنّ كلا من المغرب الأقصى بقيادة "محمد الخامس" و تونس بقيادة "الحبيب بورقيبة" قاما بمجهودات للوحدة مع القضية الجزائرية من خلال التوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني؛ لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عادل للقضية الجزائرية يضمن السيادة والاستقلال للشعب الجزائري، وقد قبلت جبهة التحرير الوطني الوساطة، في حين نجد أنّ فرنسا قبلت بها في البداية، ثم فيما بعد رفضتها بحجة أنّ تونس والمغرب الأقصى غير محايدتين، ونجد أن جبهة التحرير الوطني أصبحت معترفا بها بشكل رسمي من قبل النظامين المغربي والتونسي على أنها المفاوض الشرعي والوحيد مع الحكومة الفرنسية، كما أصبحت القضية الجزائرية بين أيدي هيئة الأمم المتحدة، وهذا بفضل المجهودات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني.

3-3- مؤتمر طنجة المغاربي 27-30 أفريل 1958

إنّ السلطات الفرنسية رفضت مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها حركة إرهابية في نظرها، وباعتبار أنّ الجزائر تعدّ جزءا من التراب الفرنسي، في حين أن التنسيق والوحدة بين البلدان الثلاثة تواصل، حتى أنه لم تطرح قضية وطنية أو دولية تونسية أو مغربية إلا وكانت القضية الجزائرية في قلبها.

إنّ المحلل لتصريحات وخطب قادة النظامين المغربي والتونسي يلاحظ إلحاحهم على توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار في الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى

كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي، وحسب هؤلاء القادة فإن حرب الجزائر هي العائق الوحيد أمام تحقيق الوحدة (معمر، 2009، صفحة 123)، وفي هذا السياق يؤكد "محمد الخامس" بقوله:" إن شمال إفريقيا يكون كلا واحدا من جهة التاريخ والجنس... فمستقبلها مشترك مثل ماضيها؛ ولهذا فكل ما يمسّ الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلائق الوثيقة والتلاؤم الشديد الذي كان بينهما بسبب الجوار الطبيعي".

أما الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" فإنه طرح المشكلة نفسها التي تعرف وحدة المغرب العربي حيث أكد قائلا:" إن العقبة الكأداء هي الاستعمار في الجزائر، لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة؛ لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة ..." (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط).

هذه التصريحات تؤكد أنّ قادة النظامين في المغرب الأقصى وتونس قد اقتنعا على أنّ تحقيق وحدة المغرب العربي لا تتم إلا باستقلال الجزائر، وبالتالي كانت هذه التصريحات سندا سياسيا ودبلوماسيا لعقد هذا المؤتمر.

إن الدّعوة إلى عقد مؤتمر طنجة كانت بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي، حيث دعا رئيس الحزب إلى عقد مؤتمر يضمّ إلى جانب حزبه كلا من الحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغاربية، والعمل على توحيد المواقف المغاربية ضدّ الاستعمار الفرنسي (Tourneau, s.d, p. 12)

ومن هذا المنطلق ظل "محمد الخامس" يبحث عن سبل تحقيق الوحدة المغاربية التي تخدم شعوب المغرب العربي، هذه الوحدة التي أضحت ضرورة ملحة يفرضها المناخ السائد، وبناء على توجيهات "محمد الخامس" ففي 02 مارس 1958 قرر أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المجتمعين في مدينة طنجة دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وبعد عشرة أيام عقد المكتب التنفيذي للحزب جلسة عمل خصصها لدراسة موضوع اتحاد إفريقيا الشمالية (مبارك، 2009، صفحة 79) و (حركات، 2009، الصفحات 72-73).

وفي السياق نفسه، وفي يوم 17 مارس 1958 قامت اللجنة التنفيذية بإرسال السيد "أبو بكر القادري" والدكتور "محمد بناني" إلى تونس ليهيئ مع القادة التونسيين برنامج المؤتمر، حيث انعقدت بين الطرفين اجتماعات ما بين 19 و 22 مارس 1958، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر في مدينة طنجة المغربية، وفي الوقت نفسه توجه للغرض نفسه كل من "المحجوب بن صديق" و"عبد الرحمن اليوسفي" إلى القاهرة لإبلاغ قادة جبهة التحرير الوطني بتوصيات اللجنة المشتركة لحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وأيضا إقناعهم بضرورة حضور هذا المؤتمر (الميلي، 1983، صفحة 53).

إن الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة جاءت مبنية بناء على توجيهات وبمبادرة وتخطيط حزب الاستقلال المغربي، وبعد شهرين من الاتصالات والمحادثات بين الأحزاب الثلاث، تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة المغربية، حيث أصدر ممثلو حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستوري الجديد بلاغا جاء فيه ما يلي:" إنّ ممثلي الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي، وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسها ضرورة استقلال الجزائر (حمادي، 2002، صفحة 311).

ورغم هذه القناعة المغاربية المؤيدة لفكرة دعم القضية الجزائرية، فإن تطورات الوضع بالمغرب العربي، ومخاطر الثورة التحريرية على تونس والمغرب الأقصى كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر طنجة، وقد أكد "عبد الرحيم بوعبيد ":" أن الهدف منه هو إظهار التضامن بين الأقطار الثلاثة ومساندة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال...وإظهار التضامن الكامل ما بين الأقطار الثلاثة إزاء الحكومة الفرنسية إذ ذاك" (بلقريز، 1992، الصفحات 238-239).

وعلى كل فقد تم عقد المؤتمر بقصر الماريشال الملكي بمدينة طنجة المغربية، حيث انطلقت الأشغال من يوم27 أفريل إلى 30 أفريل 1958 تحت رئاسة علال الفاسي (Cheikh، 1998، صفحة 200)، وكانت قائمة المشاركين في الوفود الثلاثة كما يلي:

- الوفد الجزائري: فرحات عباس، عبد الحميد مهري، عبدالحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، رشيد قايد.

- الوفد المغربي: علال الفاسي، أحمد بلافريج، عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، بوبكر القادري، محجوب بن صديق، الفقيه البصري (الشيخ، د.ت، صفحة 187).

- الوفد التونسي: الباهي الأدغم، الطيب المهيري، عبد اللّه فرحات، عبد المجيد شاكر، أحمد التليلي، علي البلهوان.

كانت افتتاحية جلسات المؤتمر علنية على الساعة الخامسة والنصف مساء تحت رئاسة علال الفاسي (Harbi, 1981, pp. 183-187)، حيث أعطيت كلمات الافتتاح لممثلي الوفود المشاركة وألقى ممثلو الوفود المشاركة خطبهم (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط).

وقد أكد المؤتمرون على مخاطر السياسة الاستعمارية، وحتمية التنسيق المشترك ووحدة أقطار المغرب العربي والإلحاح على مساعدة الجزائر وتخليصها من الاستعمار الفرنسي، وبعد أربعة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون بالقرارات التالية:

1- إقرار مبدأ تقديم مساعدة مالية للجزائر في ثورتها.

2- قرار حول ثورة الجزائر: تمّ التأكيد فيه على حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال.

3- قرار حول الإعانة التي تمد بها الدول الغربية فرنسا لمجابهة ثورة الجزائر، حيث وجه نداء إلى الدول الغربية كي تكف عن مساندة فرنسا في حربها ضدّ الجزائر.

4- قرار حول تصفية الاستعمار في المغرب العربي حيث تمت المطالبة بإلحاح على أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي في عدوانها ضد الشعب الجزائري.

5- قرار حول الوحدة: حدّد الشكل الوحدوي والمؤسسات الوحدوية كما يلي:

- اختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفيدرالية في اجتماعات قمة لاحقة.
- إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة.
- إنشاء سكرتارية (الأمانة العامة) دائمة متكونة من ستة أعضاء (عضوين لكل دولة) تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى (العايب، 2010، صفحة قرص مضغوط).

فقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة الوحدة المغاربية، ورسم الخطوط الأساسية لهذه الوحدة، كما تمحورت أشغاله حول حرب الاستقلال في الجزائر وتصفية الاستعمار بكل أشكاله في البلدان الثلاثة، والتأكيد على مساندة الجزائر ودعمها عسكريا ودبلوماسيا، كما أوصى بتشكيل حكومة مؤقتة جزائرية واعتبار جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري المكافح (مبارك، 2009، صفحة 78).

يتضح من خلال المحاور التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر، ومن قراءة متأنية لقراراته وتوصياته، أنّ المستفيد الأكبر من أشغال المؤتمر هو الجانب الجزائري، فباستثناء القرارات المتعلقة ببناء المغرب العربي وآلياته السياسية والإدارية الساهرة على تنفيذ مقرراته وتوصياته، فإن باقي القرارات نصت كلها في الاتجاه الذي يخدم الثورة الجزائرية والقضايا السياسية والحربية المتعلقة بها وبالقضية الجزائرية بوجه عام، حيث إن المؤتمر لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية، فقد خرجت جبهة التحرير الوطني بمكاسب لا يستهان بها، وبخاصة في الظرف الدقيق من عمر الثورة الجزائرية، وأن تشق من خلاله آفاقا مغاربية واسعة للتضامن.

عند هذا المقام يمكن التساؤل: هل ستتمكن جبهة التحرير الوطني من إقناع شركائها والحفاظ على تعهدات طنجة، أم أنّ المغرب الأقصى وتونس سيتخليان عن هذه التعهدات في مؤتمر المهدية؟

3-4- مؤتمر المهدية جوان 1958 والتراجع عن تعهدات مؤتمر طنجة وفشل الوحدة المغاربية

فتحت الحكومة التونسية المجال واسعا لنشاط الجزائريين على أراضيها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية و الدولية رافعين صوت القضية الجزائرية رغم المضايقات الفرنسية (صغير، 2012، صفحة 139) ففي 17 جوان 1958م، وتطبيقا لتوصيات

مؤتمر طنجة دعت تونس إلى عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية، وتطبيقا لتوصيات مؤتمر طنجة تم عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية التونسية لتجسيد مقررات طنجة (مبارك، 2009، صفحة 78)، حيث مثّل المغرب الأقصى كل من السادة: أحمد بلفريج رئيس الحكومة آنذاك ونائبه السيد عبد الرحيم بوعبيد. أما تونس التي احتضنت المؤتمر فقد مثلها: الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس والصادق مقدّم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية والطيب المهيري كاتب الدولة الداخلية، وعن الجانب الجزائري مثّل جبهة التحرير الوطني كل من السادة: فرحات عباس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وأهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جانب قائد القاعدة الخلفية من تونس الرائد قاسي وأحمد فرانسيس، وأحمد بومنجل، إضافة إلى الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين السيّد رشيد قايد.

ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الرئيس للقاءات الإخوة المغاربة، فقد أعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد فرحات عباس عن الوفد الجزائري، الذي بادر بافتتاح الجلسة، ثم أعطى مباشرة الكلمة إلى السيّد الباهي الأدغم عن الوفد التونسي راعي المؤتمر الذي أكّد بدوره على أن تكون أشغال المؤتمر سرية (صغير، 2012، صفحة 140)، وقد تضمن جدول الأعمال ما يلي:

1- تطبيق قرارات مؤتمر طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، إدانة سياسة ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).

2- دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري) (Harbi, 1981, pp. 415-416).

وإذا كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري، فإن اللقاء الثلاثي انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة، خاصة فيما يتعلق بقضية تشكيل المجلس الاستشاري المحدد بثلاثين عضوا، وكذلك تشكيل المكتب الدائم، حيث لم يعين المغرب الأقصى ممثله. في حين أن الجزائر عينت "أحمد بومنجل" و"أحمد فرانسيس". أما تونس فقد عينت "عبد المجيد شاكر" و"أحمد التليلي"، وهو ما يدل على أنّ المجتمعين لم يولوا أهمية كبيرة لمسألة الوحدة المغاربية (صغير، 2012، صفحة 141)، والدليل على ذلك ما جاء على لسان السيد "عبد الحميد مهري" حين قال:" إن القرارات الخاصة بالمؤسسات الدائمة للمؤتمر فإنها لم تُطبّق ويرجع هذا في نظري إلى أنّ المهمة لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها" (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط)، كما أنّ المؤتمر في حدّ ذاته لم يدرس باهتمام قضية مساعدة الثورة الجزائرية من قبل الحكومتين التونسية والمغربية، وقد اقتصرتا على مساعدة اللاجئين فقط (صغير، 2012، صفحة 142).

وعلى أية حال لم يخرج المؤتمر بأية نتائج مهمة إذ أكدت مناقشات الوفد الحكومي المغربي خلال مؤتمر المهدية (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط)، أنّ أوضاع الحكومة

المغربية تجعلها من غير الممكن تقديم مساعدات مالية وأبدت تأويلات لتفسير مقررات طنجة، وأوضح رئيس الحكومة المغربية "بلافريج" أنّ مسألة وحدة الشمال الإفريقي لا يمكن رهنها بمستقبل الجزائر، وعن الوفد الحكومي التونسي عبر "الباهي الأدغم" على ذلك بالقول: " إنّ موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية"، فأدركت جبهة التحرير الوطني أنّ التعهد بمساعدة الكفاح الجزائري ماديا بقي حبرا على ورق، ورغم نجاح هذه الأخيرة في إقناع الطرفين لتأييد حقوق الشعب الجزائري في الاستقلال والتمسك بتنسيق المواقف السياسية إلا أنها شعرت بخضوع توجهات الطرفين لتأثيرات السياسة الديغولية (حربي، 1983، صفحة 177). وكانت نتيجة الفشل هي أن قامت تونس بعد عشرة أيام من انتهاء أشغال المؤتمر وتحديدا بتاريخ 30 جوان 1958 بالتوقيع على اتفاقية مع الشركة الفرنسية "سترابسا" "Strapsa" تسمح لها بتمرير غاز "ايجلي" عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط).

ونظرا للأزمة التي فجرها التوقيع على اتفاقية "ايجلي"، ومطالبة المغرب الأقصى بتحديد الحدود، لم يكن هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرا على علاج المشكلات القطرية، حيث مثل هذان العاملان بداية عهد جديد أنهى مقررات طنجة مؤقتا على الأقل، سيما وأنّ المغرب الأقصى وتونس أظهرا تراجعا واضحا في التعامل مع تلك المقررات، وأبديا تهرّبا في تنفيذها.

وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها بين التصريحات الرسمية العلنية التي تصدر عن الحكومة المغربية التي تؤكد تضامن الملك وحكومته مع القضية الجزائرية، وبين الممارسات اليومية التي اصطدم بها جنود جيش التحرير، والاعتداءات التي كان يتعرض لها اللاجئون الجزائريون وقوافل السلاح، وفي ظل هذا الجو المشحون، عالجت الجبهة هذه المشكلات ببرودة أعصاب، واهتدت إلى انتهاج سياسة المهادنة مع الطرفين المغربي والتونسي.

وعلى هذا الأساس أصبحت الوحدة المغاربية مجرد شعارات جوفاء لخذمة الأهداف القطرية لا غير، وفي هذا الظرف العصيب بقيت جبهة التحرير الوطني متمسكة بعلاقاتها مع الأقطار المغاربية بشكل أكبر مما كان عليه، ويكمن السر في ذلك أنّ الجبهة أرادت أن تحافظ على التفاعل الشعبي مع الثورة التحريرية، لهذا نجد أنّ الجبهة بدأت تفكر في تجسيد قرارات مؤتمر طنجة ولو من جانب واحد (غيلاني، 2010، الصفحات 199-200).

4- مواقف وردود الفعل الفرنسية من المحاولات الوحدوية المغاربية

إنّ العلاقات الجزائرية المغاربية إبّان الثورة الجزائرية كانت دوما في تحسن مستمر، بالرغم مما يشوبها من اختلافات في بعض الأحيان، لم تكن تؤثر على هذه العلاقات، وهذا بطبيعة الحال يعود الفضل فيه إلى المساندة من قبَل القادة سواء في المغرب الأقصى بقيادة

"محمد الخامس" أو في تونس بقيادة "الحبيب بورقيبة" اللذين أوليا اهتماما للقضية الجزائرية، غير أن السلطات الفرنسية عملت على تعكير هذه العلاقات، وهذا في ظل تطور الثورة الجزائرية وتصاعد حدّتها وامتدادها إلى الأراضي المغربية والتونسية، كقواعد خلفية لجبهة وجيش التحرير الوطني، خاصة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956م، حيث تم إعادة تنظيمها وهيكلتها، جعل المستعمر الفرنسي هو الآخر يضاعف من بشاعته وحدّته من أجل إخمادها وخنقها بكل الوسائل على المستويين الداخلي والخارجي (أزغيدي، 2009، الصفحات 182-202).

فكان المشكل الأساسي للمستعمر هو البحث عن كيفية تخدير المغرب الأقصى وتونس لمنع تضامن ووحدة البلدين مع الثورة الجزائرية، والتفرغ فيما بعد للقضاء عليها، وبالتالي يكون المستعمر قد احتفظ لنفسه بكل الامتيازات فيها، وهذا بفضل صيغة "الاستقلال المتداخل أو المترابط في المغرب الأقصى" وصيغة "الاستقلال الداخلي في تونس" ليستأنف فرض سيطرته المباشرة على كل هذه الأقطار المغاربية (جبران، 2010، صفحة 220).

وكان من الطبيعي والمنطقي أن تظلّ فرنسا مُهتمة بالمغرب الأقصى وتونس حتى بعد أن اعترفت باستقلالها السياسي. لقد بقيت عدّة قضايا سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية عالقة بينها وبين البلدين بحكم الاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة التي وقعتها، وبحكم الحرص الأكيد لفرنسا على الحفاظ على مصالحها الحيوية في المغرب الأقصى وتونس. وإلى هذه الملفات تضاف الثورة التحريرية الجزائرية وما تجده من لدن الشعبين المغربي والتونسي من تجاوب قوي، ودعم ملحوظ لاعتبارات جغرافية وبشرية وتاريخية ودينية وسياسية، شكلت مجتمعة الدعامة الأساسية والأسس الصلبة التي قام عليها الكفاح التحرري المشترك للمواجهة في جبهة مغاربية موحدة للاحتلال الفرنسي بكل أنواعه وألوانه. لم تكن السلطات الاستعمارية الفرنسية ترى بعين الرضى والارتياح مظاهر هذا التجاوب الرسمي والشعبي مع الثورة الجزائرية، كما لم تكن تتقبّل وتتفهم ما تجده هذه الحركة الثورية المغاربية وقادتها من دعم مادي ومعنوي ودبلوماسي من قبَل السلطات الحكومية في المغرب الأقصى أو في تونس، وعلى مختلف مستوياتها الوطنية والجهوية والمحلية. وانطلاقا من هذا الموضوع، تمت بين الحكومتين المغربية والتونسية والحكومة الفرنسية مباحثات ساخنة وحادّة حاولت من خلالها الحكومة الفرنسية إقناع السلطات المغربية والتونسية بوجوب اتخاذ موقف محايد في قضية يعدّها نزاعا جزائريا فرنسيا ومسألة داخلية، على المغرب الأقصى وتونس ألا يتدخل فيها (مبارك، 2006، الصفحات 12-13).

وفي هذا الإطار عمل الاستعمار الفرنسي على ضرب التضامن والوحدة المغربية والتونسية مع الثورة الجزائرية، وذلك عن طريق انتهاج استراتيجية استعمارية سياسية دبلوماسية.

إن القراءة المتأنية في الدور السياسي الدبلوماسي المغربي والتونسي للثورة الجزائرية، تكشف لنا أنّ الحكومة المغربية والتونسية قامتا بجهود فاعلة وبنّاءة في دعم الثورة الجزائرية قصد إيجاد حلول سلمية وعادلة لها، وهو ما نلمسه من خلال قيامها بوساطات لدى الفرنسيين، وعقدها لندوات ومؤتمرات مثل مؤتمر طنجة الذي أكّد على ضرورة دعم القضية الجزائرية وإبراز مكانتها العربية والدولية.

ولذلك وجدنا كثيرا من هذه الجهود، كوساطة 1956م التي أدّت إلى اختطاف الزعماء الخمسة، واقتراح حل المشكلات في إطار تعاون مغرب عربي فرنسي، ثم اقتراح ثالث بحل المشكل في إطار مغرب عربي فقط، وهي القمة التي جمعت الملك "محمد الخامس" والرئيس "الحبيب بورقيبة" بالرباط في نوفمبر 1957م، ثم مؤتمر طنجة في أفريل 1958م، ومؤتمر المهدية في جوان 1958م (نوري، د.ت، صفحة 13).

وفي المقابل كانت فرنسا تقاوم كل هذه الجهود المختلفة للمغرب الأقصى وتونس إذ بعد خطاب "محمد الخامس" في سبتمبر سنة 1956م الذي اقترح فيه وساطة المغرب الأقصى وتونس، وقال فيه :"إننا نودّ أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار المغرب العربي وفرنسا"، ولقد كانت السلطات السياسية في باريس تأمل في تغيير المغرب الأقصى سياسته، وعدم تعريض الصداقة الفرنسية المغربية والكف عن دعم الثوار الجزائريين، في حين أقر القادة العسكريون في المغرب الأقصى والجزائر انتهاج سياسة القوة مع المغرب الأقصى للحد من تورطه في القضية الجزائرية، معتقدين أنّ المغرب الأقصى وجه طعنة للساسة الفرنسيين، وهو يعادي فرنسا التي مكنته من الاستقلال بالأمس، وأن أسلوب الضغط العسكري وحده الكفيل بإرجاع الأمور إلى نصابها، لهذا لجأوا بعد شهر فقط من خطاب الملك إلى اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني الذين كانوا ضيوفا عند "محمد الخامس" للمشاركة في ندوة تونس أكتوبر 1956، والتي كانت فرنسا قد أبدت رغبة في حضورها إلى جانب "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" وزعماء الثورة الجزائرية على أن تنظر بعين الاعتبار إلى مطالب المجتمعين بعد الاجتماع، وقد اعتقدت الحكومتان المغربية والتونسية أن فرنسا قد قبلت فعلا وساطتهما، ولم تكن تعلمان أن هناك مؤامرة فرنسية بهذا الحجم.

وقد اعتبر الكثير من الملاحظين أنّ اعتقال زعماء الجبهة قد أدخل "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" وكلا من الدولتين والشعبين المغربي والتونسي في حلبة الصراع الجزائري الفرنسي بصورة مباشرة.

ومن الجهود المغربية التونسية ما نصت عليه معاهدة تضامن وأخوة بين المغرب الأقصى بقيادة "محمد الخامس" وتونس بقيادة "الحبيب بورقيبة" في مارس 1957 على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، وكان رد الفعل الفرنسي منها مثل المحاولة الأولى

رافضاً لبيان الرباط، إذ بعد شهر عن تاريخ المعاهدة شنت القوات الفرنسية سلسلة من الاعتداءات والهجومات على الأراضي المغربية (نوري، د.ت، الصفحات 13-15).

وبالرغم من ردود الفعل الفرنسية والضغوطات الكبيرة، فإنّ المغرب الأقصى وتونس لم تيأسا وواصلتا جهودهما، حيث اقترحت الحكومتان وساطة بين الجبهة وفرنسا بتاريخ نوفمبر 1957، ووافقت عليها الجبهة، غير أنّ فرنسا رفضتها بدعوى أنّ المغرب الأقصى وتونس غير حياديتين، كما صرح وزير الخارجية الفرنسي "كريسيان بينو" من نيويورك أنّ قبول الحكومة الفرنسية لفكرة المساعي الحميدة التي يقوم بها كل من "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" كان من أجل دفع الجبهة على وقف الحرب، وليس من أجل البحث عن حل سياسي كما تصوّره قائدا البلدين ويمثلان أيضا ملجأ لأفراد جيش التحرير الوطني (المجاهد، 1957، صفحة قرص مضغوط).

والشيء الملاحظ هو أنّ المغرب الأقصى وتونس سرعان ما غيّرا مواقفهما السياسية اتجاه القضية الجزائرية، خاصة بعد مؤتمر طنجة (الميلي، 1984، صفحة 92)، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما الذي جعل المغرب الأقصى وتونس يتراجعان في تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى تحليل السياسة التي رسمها الجنرال "ديغول" لضرب التضامن المغاربي منذ وصوله إلى السلطة عن طريق الحركة الانقلابية التي قام بها الجنرالات الفرنسية في 13 ماي 1958م، حيث بعد أن وطد ديغول سلطته، وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والغربي حول سياسته في المغرب العربي بدأ في وضع عدّة مشاريع موضع التنفيذ لضرب التضامن المغاربي الذي أكده مؤتمر طنجة، والذي أكسب الثورة الجزائرية مزيدا من تضامن شعوب المغرب العربي معها، فكان من بين الأولويات التي وضعها ديغول على رأس اهتماماته ضرب مؤتمر طنجة، والسعي لعدم تنفيذ مقرراته؛ لأنه يعرف جيّدا أنها تشكل خطرا على وجود الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

وأول عمل قام به الجنرال ديغول اتجاه منطقة المغرب العربي بعد مؤتمر طنجة هو توجيه رسالتين إلى كل من المغرب وتونس، كانت لهجة الرسالة الأولى إلى المغرب الأقصى شديدة عنيفة، ولهجة الرسالة الثانية لينة وتبدي رغبة في التعاون، وكان واضحًا أنّ الهدف من اختلاف لهجة الرسالتين هو القضاء على كل تقارب محتمل بين المغاربة والتونسيين بخصوص موضوع تصفية مخلفات الاستعمار الفرنسي بالبلدين وخاصة القواعد العسكرية، وهو الموضوع الذي نصت عليه ندوة طنجة بعد الجهود التي بذلها الوفد الجزائري في إقناع المغرب الأقصى وتونس استكمال شروط السيادة (الميلي، 1983، صفحة 83).

إنّ موقف فرنسا من المؤتمر وما خرج به من قرارات قد لخصته الصحافة الاستعمارية بكل وضوح، والتي لا تنطق إلا بإيعاز من السلطات الاستعمارية فمجلة "*Esprit*" وهي الأكثر

تطرفا للاستعمار ولسان حاله الرسمي، كتبت تحذر ممّا جاء في المؤتمر من قرارات متعلّقة بمساعدة الثورة الجزائرية من قبَل المغرب الأقصى وتونس حكومة وشعبا، وهذا التخوف ترجعه لاعتقادها الراسخ أن قادة جبهة التحرير الوطني ليسوا من الطراز الذي يمكن الاستهزاء به؛ لأنه بين أيديهم من الوسائل والعزيمة ما يكفيهم لتحقيق أهدافهم (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط).

وشعورا من فرنسا بهذا الخطر، راح الجنرال "ديغول" يبحث عن كل سياسة من شأنها أن تفكك جبهة التضامن على مستوى الشمال الإفريقي، واستقر المسعى الفرنسي في ضرورة العمل على نقل مقررات طنجة من إطار الأحزاب الذي يصعب التحكّم فيه، إلى إطار الحكومات الذي يسهل الضغط عليه وتوجيهه، خاصة وأن أوساط القصر في الرباط كانت متخوفة جدّا من أن تكون نتائج ندوة طنجة فرصة للجناح المتشدّد في حزب الاستقلال بزعامة ابن بركة، ولجيش التحرير المغربي أن يتحرك في الاتجاه الذي يسمح له بتقليص صلاحيات السلطة الملكية.

وبالفعل استطاع الجنرال "ديغول" التأثير على كل من المغرب الأقصى وتونس في التراجع عن قرارات طنجة، وذلك خلال مؤتمر المهدية الذي انعقد بتاريخ 17 جوان 1958، حيث ظهر خلاف من الأول بين الأطراف الثلاثة في تغيير وتأويل مقررات طنجة، رغم أن صحافة المغرب العربي تحدثت عن هذا اللقاء على أنه استمرار لنهج طنجة، مع أنّ النقاش أظهر تهرب الحكومتين التونسية والمغربية من الالتزام برقم معين واضح بالنسبة للمساعدة للثورة الجزائرية، وتم دفع النقاش حول هذه النقطة إلى المساعدة التي ستقدم إلى اللاجئين الجزائريين في كلا البلدين (نوري، د.ت، صفحة 32).

وهكذا وجدت صحافة الثورة الجزائرية نفسها محرجة، فصحيفة المجاهد كتبت مقالين، المقال الأول تحت عنوان: "المغرب العربي في الامتحان" يحاول فيه رسم سياسة مغرب عربي على ضوء توجيهات ديغول، والمقال الثاني تحت عنوان: "أخطار تحدث بالمغرب العربي" وهو عبارة عن تحليل دقيق لمعالم السياسة الديغولية وأهدافها في المنطقة، وواضح من محتوى المقالين أنّ جبهة التحرير الوطني كانت متفطنة للسياسة الديغولية في لقاء المهدية، لكن رغم ذلك راحت تمارس سياسة التهدئة مع نظامي تونس والمغرب الأقصى، وفي الوقت نفسه تنبه قواعدها ومناضليها إلى أخطار الوضع الذي تشهده منطقة المغرب العربي منذ مجيئ الجنرال ديغول إلى الحكم (نوري، د.ت، صفحة 33).

وفي جو من الارتياب وعدم الاطمئنان لمواقف الحكومتين المغربية والتونسية، كانت نتيجة الفشل هي أن قامت تونس بعد عشرة أيام من انتهاء أشغال المؤتمر وتحديدا بتاريخ 30 جوان 1958 بالتوقيع على اتفاقية مع الشركة الفرنسية "سترابسا" "Stapsa" تسمح لها بتحرير غاز "ايجلي" عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس، وهو الاتفاق الذي عُرض على ليبيا

في باريس ورفضته جملة وتفصيلا، وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية قد فاتحت الرئيس "الحبيب بورقيبة" في القضية قبل أسبوع من إمضاء الاتفاقية، لكنها لم تحصل على نتيجة (المجاهد، 1957، صفحة قرص مضغوط)، كما نجد تهرب الحكومة واضحا من التزامات مؤتمر طنجة، وارتسم هذا الموقف ليؤكد من جديد المصالح والأهداف القطرية الضيقة، وهذا في ظل السياسة الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى بقيادة الجنرال "ديغول" الذي أكد بلهجة متشددة على بقاء القوات الفرنسة بالمغرب الأقصى، وكان هدفه إلغاء التقارب بين البلدين، وجعل المغرب الأقصى يترقب تنازلات يمكن أن تبادر بها فرنسا لصالحه، وهذه المعطيات جعلت السلطات المغربية تفكر في عدم رهن مصيرها بقرارات طنجة، وأبدت الحكومة المغربية خلال مؤتمر المهدية ليونة في موقفها التقت مع رغبة "بورقيبة" في عدم رهن مصير شمال إفريقيا بالثورة الجزائرية، وضرورة العدول عن خط طنجة، وتأجيل مقرراته بشكل يستجيب للظروف المستجدة على المستوى المغاربي والدولي (مقلاتي، 2009، الصفحات 158-160).

وهكذا نلاحظ أن هذا المؤتمر لم يخرج بأية نتيجة، فلا هو طبّق مقررات مؤتمر طنجة، ولا هو حدد رقما وحجمًا معينين لمساعدة الثورة الجزائرية، ولا هو شكّل الهيئات المتفق على بعثها، والشيء الوحيد الذي حقّقه هذا اللقاء الثلاثي هو أنه نقل الجهود المغاربية المشتركة من مستوى الأحزاب حيث أماني شعوب المغرب العربي إلى مستوى الحكومات حيث حسابات الأنظمة السياسية (نوري، د.ت، صفحة 33).

وعلى هذا الأساس فقد عمل الجنرال "ديغول" على إقناع المغرب الأقصى وتونس بضرورة عدم مساندة الثورة التحريرية الجزائرية، مقابل جلاء القوات الفرنسية من الأراضي المغربية، مما جعل الموقف الرسمي المغربي والتونسي يتغيّر اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية. وقد كان ديغول يعرف أن طرح موضوع جلاء القوات الفرنسية عن القواعد الموجودة بكل من المغرب الأقصى وتونس من شأنه أن يشكل قاعدة تحرك شعبي واسع ضد مخلفات الاستعمار في البلدين، فكانت جبهة التحرير الوطني حريصة على إبرازها في مؤتمر طنجة؛ لأنها مسألة تترتب عنها نتائج إيجابية بالنّسبة لتطور المعركة المسلحة التي يخوضها جيش التحرير الوطني بالجزائر (الميلي، 1984، صفحة 56). وانطلاقا من هذا التواجد الفرنسي، ومن خلال القواعد العسكرية من مطارات ومراكز مراقبة بحرية، راحت تترصد للثورة الجزائرية، وأصبحت بذلك تهدّد الاستقلال الداخلي سواء للمغرب الأقصى أو تونس (المجاهد، 1958، صفحة قرص مضغوط).

وقد اقتنع الشعب في كل من تونس والمغرب الأقصى بأنّ استقلالهما سيظل ناقصا، إذا بقيت الجيوش الأجنبية في بلادهما، تهدده، وتعبث بحرمته، واقتنعت الحكومتان المغربية والتونسية كذلك بضرورة العمل على تحقيق هدف الجلاء الذي هو ضروري.

وفي هذا الإطار نجح المخطط الذي رسمه الجنرال "ديغول" في كسب مواقف السلطة في البلدين اللذين أبديا تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال "ديغول" بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد هذا المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرة رتّبت خلالها فرنسا استغلالها للمواقع الاستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية (الميلي، 1984، صفحة 104).

خاتمة ونتائج الدراسة

بعد دراستنا لموضوع "المحاولات الوحدوية المغاربية من خلال المؤتمرات في أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958" توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن العلاقات المشتركة بين شعوب المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب الأقصى) أوجدت بينهم تضامنا وتآزرا طيلة الفترة الاستعمارية، وازداد وتأكد هذا التضامن والتآزر والتلاحم أكثر خلال الثورة التحريرية الجزائرية.

- كانت سنة 1956 تحمل آمالا بقرب تحرير باقي بلدان المغرب الكبير وبناء مشروع الوحدة، لذلك سعى محمد الخامس والحبيب بورقيبة للقيام بمبادرات مشتركة من أجل إيجاد تسوية للقضية الجزائرية في نطاق وحدة مغاربية، حيث تقرّر عقد لقاء في تونس يحضره مع الملك والرئيس الحبيب بورقيبة ممثّلون عن جبهة التحرير الوطني، لكن اختطاف الطائرة المغربية من طرف سلاح الجو الفرنسي وعلى متنها قادة الثورة الجزائرية أدّى إلى التأكّد من أنّ الثورة ما زالت في بدايتها، ومن ثم يتحمّل الملك المغربي سياسيا وأخلاقيا ما يترتب عن هذا الحدث من عواقب وتداعيات وطنيا ومغاربيا وعربيا، هذا الحدث شكّل بدوره أزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، ونقطة سوداء في الذاكرة المشتركة بين الشعبين الجزائري والمغربي.

إنّ تونس بقيادة الحبيب بورقيبة والمغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس قاما بدور سياسي ودبلوماسي لتجسيد الوحدة تجاه القضية الجزائرية، وبقراءة متأنية تكشف لنا أنّ الحكومة المغربية والتونسية قامتا بجهود فاعلة وبنّاءة في دعم الثورة الجزائرية؛ قصد إيجاد حلول سلمية وعادلة لها، وهو ما نلمسه من خلال قيامها بوساطات لدى الفرنسيين، وعقدها لعدة ندوات ومؤتمرات تم التأكيد من خلالها على ضرورة دعم القضية الجزائرية، وإبراز مكانتها العربية والدولية، ولذلك وجدنا كثيرا من هذه الجهود منها اقتراح حل المشكلات في إطار تعاون مغرب عربي فرنسي، ثم اقتراح ثالث بحل المشكل في إطار مغرب عربي فقط وهي القمة التي جمعت الملك "محمد الخامس" والرئيس "الحبيب بورقيبة" بالرباط في نوفمبر 1957م، ثم مؤتمر طنجة في أفريل 1958م، ومؤتمر المهدية في جوان 1958م، وهي عبارة عن محاولات من أجل تحقيق الوحدة بين دول المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب الأقصى) تجاه فرنسا والوصول إلى نتيجة هي التخلص من غطرسة وهمجية المستعمر

الفرنسي وضغوطه، وحصول الجزائر بخاصة والمغرب العربي بعامة على الاستقلال، لكن ردود الفعل الفرنسية المتعنتة، وسياسة الهروب إلى الأمام حالت دون تحقيق هذه الوحدة المغاربية.

- جاء مؤتمر طنجة كحدث مغاربي لإيجاد حلول للمشكلات المتشابكة والمشتركة التي كانت تعيشها الأقطار الثلاثة للمغرب العربي، وعلى رأس هذه المشكلات تأتي القضية الجزائرية، ونستشف هذا من خلال مضمون القرارات التي خرج بها هذا المؤتمر التاريخي، كما تجب الإشارة إلى أنّ جبهة التحرير الوطني لعبت دورا بارزا لتكريس دورها وطموحاتها المغاربية، غير أنّ مسألة الوحدة التي دعا إليها المؤتمر لم تحظ بالاهتمام من طرف الشركاء المغاربة، وهو ما تأكّد في ندوة المهدية.

- عملت فرنسا على تعكير العلاقات بين دول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، وتونس، والمغرب الأقصى)، فوضعت على رأس اهتماماتها القضاء على طموحات مؤتمر طنجة و خنق الثورة الجزائرية، وقد تجلى ذلك عندما تنصّلت الحكومة المغربية والحكومة التونسية من مساندة جبهة التحرير الوطني، والتفرغ لتحقيق مصالحهم على حساب الكفاح الجزائري، لكن الجبهة بفضل سياستها استطاعت أن تكسب تأييد الشعب المغربي والشعب التونسي في كفاحها ضدّ الاستعمار الفرنسي، وبالرغم من هذا فقد أُحبطت السياسة الديغولية الساعية إلى استبعاد الجبهة عن الوحدة المغاربية التي كانت دوما تناشدها، حيث استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تدير علاقاتها مع تونس والمغرب الأقصى بدبلوماسية رفيعة المستوى، وفوّتت الفرصة على الحكومة الفرنسية في تمسّكها بالصحراء الجزائرية في مفاوضاتها مع الطرف الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/قائمة المراجع باللغة العربية

- العايب معمر. (2009). *مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية*. الجزائر: دار الحكمة.
- العايب معمر. (2010). قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958، الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي. *مجلة المصادر*. (العدد18).
- القادري أبو بكر. (2000). *مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي أبريل 1958* (المجلد3). الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- المدني أحمد توفيق. (1988). *مذكرات* (المجلد3). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- الرشيد إدريس. (1981). *ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة*. تونس: الدار المصرية للكتاب.
- غيلاني السبتي. (2010). *علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962*. رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر.
- الورتلاني الفضيل. (1991). *الجزائر الثائرة*. الجزائر: دار الهدى.
- بن يامين سطورا. (1999). *ميصالي الحاج 1898-1974 رائد الوطنية الجزائرية*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- جريدة العمل. (22 10, 1956). (309).
- جريدة العمل. (24 10, 1956). (311).
- جريدة المجاهد. (15 11, 1957). (عدد 12).
- جريدة المجاهد. (01 12, 1957). (العدد13).
- جريدة المجاهد. (15 11, 1957). (العدد13).
- جريدة المجاهد. (20 مارس, 1958). (العدد20).
- جريدة المجاهد. (07 ماي, 1958). (العدد23).
- جريدة المجاهد. (02 07, 1958). (العدد 26).
- جريدة المقاومة. (11 مارس, 1957). (العدد08).
- اللولب حبيب حسن. (2007). *التونسيون والثّورة الجزائرية 1954 – 1962*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.
- حركات خديجة. (2009). مؤتمر طنجة 1958، حوار مع شاهد على الحدث. *مجلة الذاكرة الوطنية*(العدد13).
- أي أشفورد دوغلاس. (1963). *التطورات السياسية في المملكة المغربية*. (تر: عائدة سليمان عارف، أحمد مصطفى أبو حاكمة، المترجمون) الدار البيضاء.
- تلي رفيق. (2016). *محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان.

- مبارك زكي. (1998). *محمد بن عبد الكريم الخطابي وحركة التحرر المغاربية (1947-1956)*. تونس : محاضرة منشورة في أعمال الملتقى الدولي التاسع حول تصفية الاستعمار بتونس، الأطوار والأبعاد 1952-1964، المنعقد بنزل بور سعيد.
- مبارك زكي. (2006). المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة. *مجلة الذاكرة الوطنية*(عدد خاص).
- مبارك زكي. (2009). مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي الدواعي والخلفيات والمصير. *مجلة الذاكرة الوطنية*(العدد13).
- سعد الله أبو القاسم. (1992). *الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945* (المجلد ج3). بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- رخيلة عامر. (2010). الثورة الجزائرية والمغرب العربي. *مجلة المصادر*(العدد01).
-عائدي نوري. (د.ت). *العلاقات الجزائرية المغاربية أثناء الثورة التحريرية*. الجزائر: رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.
- بلقريز عبد الإله. (1992). *الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1948-1986*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- زوزو عبد الحميد. (1985). *دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939* . الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- مهري عبد الحميد. (1988). شهادة . (العدد 7786 و 7787).
- مهري عبد الحميد. (2004). *مسألة الانتقال إلى الكفاح المسلح، جيش التحرير المغاربي 1948-1955* . الجزائر: أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف المنعقد بالجزائر، 11-12 ماي 2001.
- اليوسفي عبد الرحمن. (2015). *شهادة*. مقابلة ببيته بالدار البيضاء.
- بن العقون بن إبراهيم عبد الرحمن. (1984). *الكفاح القومي والسياسي1920-1936* (المجلد ج1). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- العريبي عبد القادر. (1999). *تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)*. تونس: رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.
- حمادي عبد الله. (2002). التوجه المغاربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية "حزب الاستقلال الجزائري- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجا" البدايات، التطور،التأزم. *مجلة الذاكرة الوطنية*(عدد خاص).
- مقلاتي عبد الله. (2009). *العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية*. الجزائر: دار السبيل للطباعة والنشر.
- مقلاتي عبد الله. (2009). *دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية* (المجلد ج1). الجزائر: دار السبيل للنشر.
- مقلاتي عبد الله. (2010). مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثّورة الجزائرية. *مجلّة المصادر*(العدد16).
- الفاسي علال. (1980). *الحركات الاستقلالية في المغرب العربي*. الرباط: مطبعة الرسالة.

- سعد فايزة. (1989). *سنوات الدم، تجربة الثورة الجزائرية*. القاهرة: روز اليوسف للطباعة والنشر.
- الديب فتحي. (1984). *جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية*. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- لعرج جبران. (2010). *المغرب الأقصى والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962*. رسالة ماجيستر- جامعة بلعباس.
- بن عبود محمد. (1982). مؤتمر المغرب سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، عملية ابن عبد الكريم الخطابي. *المجلة التاريخية المغاربية*(العددان 25-26).
بن عبود محمد. (2002). الجذور التاريخية لوحدة المغرب العربي، مكتب المغرب العربي في القاهرة نموذجا. *مجلة الذاكرة الوطنية*(عدد خاص).
- التازي محمد. (2002). الوطنيون ببلدان المغرب العربي. *مجلة الذاكرة الوطنية*(عدد خاص).
- الدرويش محمد. (2008). *الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية*. الرباط: سلسلة دراسات وأبحاث رقم7، منشورات فكر، مطبعة النجاح الجديدة.
- الصافي محمد. (2013). المغرب العربي وتجارب الوحدة النضالية المشتركة وأثرها على السياسة الفرنسية مجلّة الذاكرة الوطنية. (العدد22).
- الميلي محمد. (1983). *المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب*. بيروت: دار الكلمة للنشر.
- الميلي محمد. (1984). *مواقف جزائرية*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- بلقاسم محمد. (1994). *الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954*. الجزائر: مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر.
- بلقاسم محمد. (1995). طلاب الوحدة جمعية طلبة شمال إفريقيا. *مجلة الرؤية*(عدد03،).
- بلقاسم محمد. (2009). *وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975*. الجزائر: رسالة دكتواره في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر.
- بوضياف محمد. (1988). شهادة في جريدة الشعب. (العدد 7786 و 7787).
- حربي محمد. (1983). *جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954-1962*. (كميل قيصر داغر، المترجمون) بيروت: دار الكلمة للنشر.
- الشيخ محمد خير الدين. (د.ت). *مذكرات*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- داهش محمد علي. (2004). *دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي*. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الموصل.
- أزغيدي محمد لحسن. (2009). *مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956-1962*. الجزائر: دار هومة.
- مالكي محمد. (1994). *الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صغير مريم. (2012). *المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962*. الجزائر: دار الحكمة للطباعة والنشر.
- بوتان موريس. (2014). *الحسن الثاني ...ديغول... بن بركة ما أعرفه عنهم*. (تر: رشيد برهوني، المترجمون) الدار البيضاء: منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النّجاح الجديدة.

- بية نجاة. (د.ت). *الطلبة الجزائريون وثورة التحرير الوطني*. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

- Documents diplomatiques français – ministère des affaires Etrangères Paris,1957, tome1, document n°: 433 du 13 décembre 1957.
- boudiaf, M. (1997). la preparation de 1er nouvembre in memoria magazine n°: 01, le magazine de l'histoire. Alger: ed: rahama.
- guenaneche, M. (1990). le movement d'indépendance en algerie entreles deux guerres(1939-1945) tuaduit de l'arabe par sidahmedbouali. alger : enal.
- Harbi, M. (1981). les Archives de la Révolution Algérienne. Paris: Edition jeune Afrique.
- keddache, M. (s.d). histoire de natioualismealgerienne. alger: ed: E.N.L-.
-Slimane Cheikh .(1998) .l'Algérie en Armes au le temps des Certitude .Alger2 :ème édition, Kasbah.
-Tourneau, R. l. (s.d). , Tendances Unitaire de Maghreb jusqu'à 1962, in (l'unité Maghrébine). Paris: Centre de recherche et d'Etudes sur les Sociétés méditerranées.